الفصل الرابع
في أحكام العِلل والمعلُولات

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: في حد السبب[1]

قال الشيخ: «السبب: هو كل ما يتعلق به وجود الشيء من غير أن يكون وجود ذلك الشيء، داخلا في وجوده، أو متحققا به وجوده».

التفسير: المراد منه: إذا تعلق وجود شيء بشيء آخر، ولم يكن وجود الشيء الأول جزءًا من وجود الثاني، ولا سببًا لوجود ذلك الثاني، فإن الثاني يكون سببًا لذلك الأول.

وحاصل الكلام: يرجع إلى أنه إذا كان شيء علة لمعلول، فإنه يجب أن لا يكون ذلك المعلول جزءًا من ماهية تلك العلة، ولا سببًا لوجود تلك العلة، وإلا لزم الدور.

وقال في كتاب «الحدود»: «العلة كل ذات وجود ذات أخرى، إنما هو بالفعل من وجود هذا بالفعل، ووجود هذا بالفعل ليس من وجود ذلك بالفعل».

واعلم: أنه أيضًا إشارة إلى بيان أن الدور غير جائز في العلل. وهذا القول الذي ذكره في هذا الكتاب فاسد. وذلك لأن حاصله راجع إلى امتناع تعليل كل واحد من الشيئين بالآخر، الا أن هذا حكم من أحكام العلل، وهي إنما يصار إليها بعد معرفة ماهية العلة.

فكيف تحصل جزءًا لتعريف العلة؟

وإذا ثبت هذا، وجب إسقاطه. وحينئذ يبقى مجرد قوله: «السبب: هو كل ما يتعلق به وجود الشيء» قول مختل؛ لأن لفظة التعلق لفظة مجملة مشتركة بين أمور كثيرة. ومثل هذا اللفظ لا يجوز استعماله في التعريفات. وأما التعريف المذكور في الحدود، فإنه بحث سقط عنه امتناع الدور. وحينئذ يبقى مجرد قوله: «العلة كل ذات وجود ذات أخرى منه» يصير حاصل الكلام منه أنه أبدل لفظة «العلة» بلفظة «من» وهذا باطل من وجهين:

الأول: أن إبدال لفظ بلفظ ليس من باب التعريفات الحقيقية.

---

(١) السّبب والعلّة اسمان مترادفان، وهما يقالان على الأسباب الأربعة الّتي هي المـادّة، والصّـورة، والفاعل، والغاية. (رسائل ابن رشد، كتاب ما بعد الطّبيعة/ ٣٢) .

الثاني: أن لفظة «من» مشتركة بين ابتداء الغاية وبين التبعيض وبين التبيين.- على ما هو مذكور في النحو- ولا يمكن حمله في هذا الموضع الا على ابتداء الغاية. ثم ابتداء الغاية أقسام كثيرة. كالابتداء من الزمان، ومن المكان، ومن القابل، ومن المؤثر. ولا شك أن المراد هنا ليس إلا الابتداء من المؤثر، فيصير هذا التعريف إبدالا للفظة الموضوعة لمعنى معين، بلفظة مشتركة بين مفهومات كثيرة. ومعلوم أن ذلك باطل.

والأقرب عندي أن يقال: قد سمعت أن هنا علة صورية- وهي جزء الشيء الذي يجب حصول الشيء عند حصوله- وعلة مادية- وهي الجزء الذي به يحصل إمكان الشيء- وعلة فاعلية- وهي التي تؤثر في وجود الشيء- وعلة غائية- وهي التي كان لأجلها الشيء- والقدر المشترك بينها- وهو أنه الذي يحتاج إليه الشيء-.

واعلم: أن حاجة الشيء إلى غيره، قد تكون في ماهيته. وهي كاحتياج الشيء إلى جزئه الصورى وجزئه المادي. وجزؤه المادي قد يحتاج إلى شيء في وجوده فقط- وهو السبب الفاعل والغائى- والقدر المشترك بين الكل هو قولنا: أنه محتاج إليه. فإن قيل: فالشرط أيضًا محتاج إليه. قلنا: الشرط في الحقيقة عبارة عن جزء العلة.

ونحن في هذا الموضع لا نفرق بين العلة التامة وبين جزء العلة.

المسألة الثانية: في حصر الأسباب في الأربعة المذكورة

قال الشيخ: «فمنه سبب معد، ومنه سبب موجب، فإذن كل سبب شرط. والشرط إما أن يكون موجبًا أو غير موجب. والذي ليس بموجب فهو إما أن يكون قابلا للوجود أو لا يكون قابلا. فإن لم يكن قابلا للوجود لم يكن جزء شرط يوجب الوجود. فلا حاجة اليه».

التفسير: هذا الفصل كالمدلس على هذا الكتاب. ويبعد أن يكون كلام «الشيخ» وبالجملة: فيطلب تفسيره من غيري.

قال الشيخ: «بل كل سبب إما أن يكون جزءًا مما هو سببه، أو لا يكون. فإن كان جزءا فإما أن يكون جزء وجوده بانفراده، ويعطى الفعل لما هو جزءًا له. أو يكون جزءًا بانفراده، يعطيه القوة. والذي يعطيه القوة أن يكون به

الشيء بالقوة. وفيه قوة الشيء. هو مادته وهيولاه. والآخر الموجب له فهو من الأسباب الموجبة. ويسمى صورة.

والذي ليس بجزء ومنه، إما أن تكون سببيته لقوام ذلك الآخر بمباينة ذاته، أو بمواصلة ذاته. والذي هو بمواصلة ذاته يسمى موضوعًا. والذي هو بمباينة ذاته، فإما أن يفيد وجود ذلك المباين بأن يكون لأجله. وهو الغاية. أو لا يكون كذلك. وهو الفاعل.

فالأسباب إذن خمسة: مادة، وموضوع، وصورة، وفاعل، وغاية. لكن المادة والموضوع يشتركان في أن كل واحد منهما فيه قوة وجود الشيء. وإن افترقا في أن أحدهما جزء والآخر ليس بجزء، فيجب أن يوجدا كشيء واحد. وهو الذي فيه الوجود. فتكون الأسباب أربعة: ما فيه، وما به، وما منه، وما له».

التفسير: إني قد حذفت بعد ألفاظ هذا الفصل. ومع ذلك فهذا الذي كتبته طويل. وحاصل الكلام أن يقال: الذي يحتاج الشيء إليه. إما أن يكون جزء ماهيته، أو لا يكون. فإن كان الأول فإما أن يكون به وجود الشيء بالقوة وهو المادة، وإما أن يكون به وجود الشيء بالفعل. وهو الصورة. وإما أن يكون به الشيء وهو الفاعل، أو لأجله الشيء وهو الغاية. فهذا حاصل هذا الكلام.

واعلم: أن الجواز في العلة الغائية قسم من أقسام العلة الفاعلة. وذلك لأن قدرة الإنسان، وسائر الحيوانات- قدرة على الضدين- فإنه يمكنه الفعل والترك ويمكنه الحركة إلى هذه الجهة والى تلك الأخرى.

فقدرته حاصلة لجميع هذه الأمور وقبل إنصاف القصد المخصص للشوق المرجح اليها، يمتنع صدور فعل معين عنها. والا لزم الرجحان من غير مرجح- وهو محال- وأن انصاف القصد الخاص إلى تلك القدرة، فحينئذ تصير تلك القدرة مبدأ لذلك الفعل المعين.

إذا عرفت هذا، فنقول: تلك القدرة قبل انضياف ذلك القصد إليها ما كانت مبدأ لذلك الفعل المعين وبعد انضياف ذلك القصد إليها صارت مبدأ لذلك بالفعل المعين. فهذا القصد المعين علة فاعلة لحصول تلك المبدئية المعينة.

فثبت: أن العلة الغائية قسم من أقسام العلة الفاعلية.

المسألة الثالثة: في بيان أن تأثير الفاعل ليس إلا في وجود الفعل

قال الشيخ: «السبب الفاعل لما يحدث ليس سببًا للحادث من حيث هو حادث من كل جهة؛ لأن الحادث له وجود بعد أن لم يكن، وكونه بعد أن لم يكن ليس بفعل فاعل، إنما ذلك الوجود هو المتعلق بغيره، ولكن له من نفسه أنه لم يكن».

التفسير: الأثر إذا حدث بعد أن لم يكن. فله أمور ثلاثة:

أحدها: الوجود الحاصل في الحال.

والثاني: العدم السابق.

والثالث: كون هذا الوجود مسبوقًا بذلك العدم. إذا عرفت هذا فنقول: الفاعل لا تأثير له في العدم السابق، لأن ذلك العدم نفى محض وسلب صرف. والأمر الواقع بالفعل أمر ثابت. فالقول بأن هذا الأثر الثابت هو عين ذلك العدم الصرف محال. وأيضا: الفاعل لا تأثير له في كون هذا الوجود مسبوقًا بذلك العدم، لأن مسبوقية هذا الوجود، متى حصل، فإنه يجب لذاته أن يكون مسبوقًا بالعدم، وما بالذات لا يكون ما بالغير.

ولما بطل هذان القسمان، ثبت: أنه لا تأثير للفاعل إلا في الوجود فقط.

وهذا القدر هو المذكور في الكتاب. والمقصود منه: أن دوام الفعل بدوام الفاعل لا يقدح في كون الفعل فعلا وكون الفاعل فاعلا. وذلك لأنه لما ثبت أنه لا تأثير للفاعل البتة الا في اعطاء الوجود لما يكون في ذاته ممكن الوجود.

فهذا الحال لا يختلف باختلاف كون ذلك الفعل دائمًا، أو متجددا، فوجب أن لا يمتنع دوام الفعل بدوام فاعله.

المسألة الرابعة

في بيان أن العلة الموجدة لا بد وأن تكون موجودة حال وجود المعلول

قال الشيخ: «إذا كان الوجود متعلقًا بالغير، فيستحيل أن يكون وجوده عن علة ليست بعلة الوجود، تكون مع الوجود على ترتيب يقتضي لا محالة– كما علمت– نهاية عند الأسباب الأولى».

التفسير: هذه المسألة أشرف مسائل باب العلة والمعلول وعليها مدار البرهان المذكور في إثبات واجب الوجود.

وبيانه: أنا لو جوزنا أن يكون المتأخر بالزمان معلولا لما هو متقدم بالزمان، فحينئذ يمكن أن يقال: علة وجود هذه الممكنات الحاصلة في الحال أمور سابقة عليها، وعلة تلك الأشياء أمور أخرى سابقة عليها. وعلى هذا الترتيب لا إلى أول. وحينئذ ينسد باب إثبات واجب الوجود، لأن القول بحوادث لا أول لها، لما كان حقا عند الفلاسفة، فلعل المقتضى لكل حادث آخر قبله، لا إلى أول. وعلى هذا التقدير فلا حاجة إلى إثبات واجب الوجود.

أما المتكلمون: فلما كان القول بحوادث لا أول لها باطلا عندهم، لا جرم تخلصوا عن هذا السؤال، وقالوا: لا بد من انتهاء الحوادث إلى الحادث الأول. وذلك الحادث الأول، لا بد له من فاعل قديم.

وأما الفلاسفة: فلما تعذر عليهم دفع هذا السؤال بهذا الطريق. ذكروا طريقًا آخر، فقالوا: العلة الموجدة يجب أن تكون موجودة مع المعلول في الزمان. فلو تسلسلت العلل والمعلولات إلى غير النهاية، لزم كونها بأسرها موجودة، دفعة واحدة. وذلك محال عندنا. إنما المجوز عندنا: كون كل واحد من الحوادث مسبوقًا بغيره سبقا زمانيا لا إلى أول.

فثبت: أن الفلاسفة لا يمكنهم إثبات واجب الوجود إلا بالبناء على هذا الأصل.

فنقول: الذي يدل على صحة هذا الأصل ما ذكره «الشيخ» وهو: أنه إذا كان وجود هذا الأثر متعلقًا بذلك المؤثر، فمن الممتنع أن يحصل وجود هذا الأثر، مع أن تلك العلة ليست موجودة.

فإن قال قائل: نحن لا نقول ان وجود هذا الأثر متعلق بوجود ذلك المؤثر في الحال عندنا، بل انه متعلق بوجود ذلك المؤثر في الماضى. فإن ادعيتم أنه ليس الأمر كذلك، فهذا دعوى عن المنازع فيه. فنقول: يجب علينا تتميم هذه الحجة بحيث نسقط عنه هذا السؤال.

وتقريره: أن نقول: تأثير المؤثر في وجود الأثر إما أن يحصل حال وجوده أو لا حال وجوده.

فإن كان الأول وجب أن يكون موجودًا حال وجود الأثر، لا كونه مؤثرًا في الحال مع أنه لا حصول له في الحال محال.

وإن كان الثاني فحينئذ يصدق في الزمان الماضى أنه حصل التأثير، وصدق فيه أنه لم يحصل الأثر. فحينئذ يلزم أن يقال: انه حصل التأثير مع عدم الأثر.

وهذا محال لوجوه:

الأول: أنه لو كان الأمر كذلك، لكان التأثير مغايرًا للأثر، وحينئذ يكون التأثير في ذلك الأثر زائدًا عليه. ويلزم التسلسل.

والثاني: أنه إذا كان حصول التأثير متقدمًا بالزمان على حصول الأثر، كان حصول الأثر الثاني في ذلك الأثر الأول متقدمًا عليه أيضًا بالزمان. ولما كانت مراتب هذه التأثيرات غير متناهية، لزم أن يكون كل مؤثر متقدمًا على أثره بأزمنة غير متناهية. وهو محال.

والثالث: أن التأثير نسبة بين وجود الأثر، وبين وجود المؤثر، وحصول النسبة مشروط بحصول كلا المنتسبين، فالقول بحصول هذه النسبة مع عدم أحد المنتسبين، يكون باطلا.

والرابع: أن الأثر قبل زمان وجوده معدوم. فيكون العدم الأصلي الأزلي باقيًا كما كان، ومتى كان الأمر كذلك كان ذلك الزمان مساويًا لسائر الأزمنة التي كان العدم الأصلي حاصلا فيها، وكما امتنع حصول التأثير في سائر الازمنة المتقدمة، فكذا في هذا الزمان.

فثبت بهذا البرهان القاطع: أن العلة الموجدة لا بد وأن تكون موجودة مع المعلول. وإذا ثبت هذا الأصل، فنقول: لو تسلسلت الأسباب والمسببات إلى غير النهاية، لكان هذا المجموع موجودًا دفعة واحدة. إلا أن ذلك محال، لأنا بينا بالدليل التطبيقى أن كل جملة لها ترتيب في الطبع كالعلل، أو في الوضع كالأبعاد. فدخول ما لا نهاية له فيه محال.

وهو المراد في قول «الشيخ» في هذا الفصل: أن هذا الترتيب يقتضي لا محالة نهاية عند الأسباب الأولى- كما علمت- فقوله إشارة إلى دليل التطبيق.